أبو بكر, خ. (1994). المرأة العربية في السياسة المحلية. *مواقف*. (7). (87-79). الناصرة: مطابع النهضة.

خولة ابو بكر

المرأة العربية في السياسة المحلية

أسفرت نتائج الانتخابات

للسلطات المحلية العربية التي جرت في شهر تشرين ثاني عام ١٩٩٣ عن انتخاب سيدة عربية واحدة لعضوية سلطة محلية. اشترك في الانتخابات الأخيرة أكثر من ٤٠٠٠ مشترك وكانت من بينهم فقط ثمانية نساء في أماكن شبه مضمونة في القوائم، ولم تتنافس اية امرأة عربية على رئاسة قائمة أو على رئاسة السلطة المحلية.

ماذا تعكس هذه الصورة؟

كانت نسبة النساء العربيات اللاتي اشتركن في الاقتراع تقارب ٧٨٪ من بين صاحبات حق الاقتراع، وفي بعض المواقع وصل الاشتراك الى ٩٠٪. من الممكن أن يفسر البعض هذه الأرقام على انها تعكس مدى التداخل السياسي للمرأة العربية في السياسة المحلية وعلى انها بداية تسييس المرأة العربية بشكل عام، بشكل يفوق تداخل

المرأة اليهودية في اسرائيل. ولكن حتى نفسّر هذه الظاهرة يجب أن نستعمل بالاضافة للتحليل السياسي تحليلًا انثروبولوجيا للساحة السياسية العربية المحلية.

ان التعامل مع القيادة السياسية للمرأة العربية في البلاد هو صورة من التعامل معها داخل المجتمع العربي في اسرائيل واستمرارية له.

في الانتخابات الأخيرة كانت هنالك ثلاث فئات في صراع على الحق في السلطة والسيطرة:

١- قوى حمائلية (عائلية) وتقليدية ضد قوى شابة مجددة. انعكس هذا الصراع في انتخابات البرايميريز التي عقدت داخل الحمولة وساهمت في تصديع الطاقات والعلاقات.

في جميع انتخابات البرايميريز ترشّح رجال ولم تكن بينهم امرأة واحدة. في بعض الأحيان كان هنالك أكثر من ألف مشترك لهم حق الاقتراع داخل نفس الحمولة ولكن من الواضح أن القيم الثقافية - سياسية للمجتمع العربي ما زالت ترى بالرجال ممثلين للعائلة والحمولة ولا مكان للمرأة للتنافس داخل هذه الساحة.

٢- تنافس بين النشيطين السياسيين الأكاديميين ممن تنقصهم التجربة وبين النشيطين والفاعلين في الحقل الغير أكاديميين. برز هذا الصراع على الأخصّ في انتخاب المرشحين للجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي.

بالرغم من انتخاب ثلاث نساء للسلطات المحلية في الانتخابات الماضية في قوائم الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي، في كثير من القوائم كانت تظهر أسماء النساء في مواقع غير مضمونة بتاتًا، لأن القادة المحليين لا ينوون اضافة منافسين آخرين لهم من جهة، ومن جهة أخرى تظهر القائمة - بعد اضافة أسماء النساء - أمام الرأي العام كقائمة ذات قيم ثقافية - سياسية تؤمن بالمساواة وتمارسها في العمل السياسي وتعمل على تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء.

٣- الصراع الجلي بين الحركة الاسلامية وبين حركات سياسية وأحزاب فاعلة في الساحة. وهنا استخدمت الحركة الاسلامية التقاليد والدين والمرأة لزيادة نسبة

المصوتين، ومن جهة أخرى كانت الحركة الاسلامية عاملًا مساعدًا أعاد الجدل حول ترشيح النساء على مستوى الرأي العام، كما سيتضح لاحقًا.

من الممكن تصنيف الفوز في الانتخابات لثلاث مجموعات بحسب نسبة النجاح:

أ- قوائم حمائلية، وهي المجموعة الأكبر.

ب- قوائم حزبية، مكوّنة من قوائم الجبهة، حركة ابناء البلد، قوائم الأحزاب الصهيونية، الحزب الديمقراطي العربي - بالرغم من انه تنافس في بعض المواقع ضمن قوائم محلية.

ج- قوائم دينية، على الأخصّ قوائم الحركة الاسلامية، والقوائم التي انشقت عنها، بالاضافة لذلك اشتركت في الانتخابات قوائم درزية - (في شفاعمرو وقرية الرامة) - وقوائم مسيحية.

نزعت بعض التحليلات لنتائج الانتخابات الأخيرة الى الادعاء ان الوسط العربي في تقهقر حضاري وان التوجّه الحمائلي يدل على العودة الى عصر الظلامية والتخلف. في الواقع ان الحياة السياسية داخل القرى العربية لم تتغير في جوهرها في معظم المواقع والذي تغير هو اسم التنظيم أو الاطار. ما زال يعيش الفرد في القرى العربية داخل عائلته وحمولته، هنالك بعض القرى التي تضم حمولة واحدة كبيرة أو اثنتين، وبين افرادها يقضي الفرد معظم حياته: يتعلم، يعمل، يتزوج، ويقضي أوقات فراغه. عندما تنتخب العائلة مرشحها للسلطة المحلية لا تنتخبه نتيجة لآرائه السياسية وانما نتيجة لسلوكه الاجتماعي ولقدرته على ادارة الأمور، وبعد انتخابه لا يكون هنالك نشاطات حزبية مثابرة وثابتة في القرية. ولا يحاسبه السكان اذا ما كان ينفذ عمله بشكل يتطابق ويتلاءم مع الفلسفة السياسية للحزب الذي ترشّح باسمه، وانما يحاسبونه بقدر ما ينجح في الخدمة المباشرة للقرية وأفرادها. واذا ما قرر هذا المرشح أن يتنافس في الانتخابات التالية تحت اسم حزب آخر أو حركة أخرى نجد ان معظم الذين ايّدوه في المرة السابقة ما زالوا تبعًا له ومؤيدين، وهذا لا يعني انهم تبنّوا الايديولوجية المعلنة للحزب

الجديد، ولكن هذا يعني انهم يختارون الممثل كفرد كابن الحمولة، بغض النظر عن الاطار الجديد الذي ترشح ضمنه. من هنا فان نسبة التصويت العالية في الكثير من القرى هي اعلان عن الثقة بالفرد وليس بحزبه أو حركته في أفضل الأحوال. وفي أسوأ الأحوال يكون التصويت بهدف منع افراد وحمولة أخرى من الوصول الى السلطة. ان التصنيف السابق ليس قاطعًا، حيث اننا نجد الكثير من التداخلات بين تصنيف وآخر حيث ان القوائم الحزبية من الممكن أن تعتمد على الحمولة ومن الممكن أن تكون القوائم الحمائلية دينية وما أشبه.

بالنسبة لمشاركة المرأة في التنافس داخل القوائم لم تكن سياسة معلنة على المستوى الايديولوجي العام القطري لأي حزب أو حركة سياسية شاركت في الانتخابات. وترك الأمر للقرارات المحلية لكل قائمة. الصراعات التي واكبت التحضير للانتخابات كانت صراعات بين رجال، التنافس كان حادًا والصورة النهائية لم تكن واضحة حتى اللحظات الأخيرة.

كانت الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي يدأبان على ايراد أسماء نساء في القائمة الانتخابية، ولكن لم يكن لهذا أهمية اجتماعية أو سياسية أو تثقيفية على صعيد واسع، ولم يتبين في كل المواقع الانتخابية وبقي كتزيين للقائمة كما ذكر سابقًا. كما ان حركة ابناء البلد تؤمن بضرورة مشاركة المرأة في موقع قيادي ولكنها لم ترشح اية امرأة نتيجة لأسباب قيادية داخلية من جهة ونتيجة لقناعة بعدم وجود مرشحة مناسبة لهذا المنصب في هذه الفترة. بعد النزاع الذي حصل بين الجبهة والحركة الاسلامية على مشاركة النساء في النشاطات الاحتجاجية ليوم الأرض عام ١٩٩٣ أعلن الشيخ رائد صلاح ان الحركة الاسلامية تشجع المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة، وان الحركة سوف ترشح نساءً في مواقع مضمونة لانتخابات السلطات المحلية القادمة.

لاقى هذا الاعلان الاستحسان لدى بعض الفئات والسخرية لدى الفئات الأخرى والتي لم تصدّق جدّيّة الحركة الاسلامية. في نفس الوقت كانت تتم داخل مدينة ام الفحم التحضيرات النهائية للاعلان

عن مشاركة امرأة في الانتخابات بشكل مستقل كممثلة لحركة نسائية، وهذه الظاهرة هي جديدة على الساحة العربية المحلية في تاريخ الانتخابات في اسرائيل. قوبل هذا الاعلان بالاستحسان والتشجيع في الاعلام العربي والاسرائيلي وأصبحت صاحبته السيدة جهاد جبارين، محطّ أنظار الساسة والنساء العربيات والاعلام بين ليلة وضحاها. خلال وقت قليل جدًّا تسارعت الأحداث وتم الاعلان عن مرشحات الحركة الاسلامية في المدن والقرى المختلفة، وبدأ يبرز دور المرأة المتدينة في التحضير للانتخابات والمشاركة في الدعاية الانتخابية. وهنا أيضًا تم تجنيد الاطار الديني والتقاليد لانجاح الحملات الدعائية. فقد وفرت المساجد والكليات الدينية الاطار الذي استطاع الخطيب بكونه رجل دين الالتقاء مع النساء ونشر الدعاية الانتخابية بينهن، دون ارتكاب أي مخالفة دينية. كان هنالك تفوق للحركة الاسلامية على الأحزاب والحركات الأخرى في مجال الدعاية بين النساء حيث تعذر على باقي الاحزاب في كثير من المواقع تجميع عدد كبير من النساء في اجتماع عام، كما ومنعت بعض الأسر بناتها ونسائها من الاشتراك في الاجتماعات التي أعلن عنها انها اجتماعات انتخابية بينما لم تمنع النساء من الذهاب الى المساجد في أي وقت. استخدمت الحركة الاسلامية ايضًا التقاليد لصالحها العام حيث شجعت النساء النشيطات من بينهن المرشحات وأخريات على نشر الدعاية الحزبية بواسطة الزيارات البيتية التقليدية بين النساء. يوم الانتخابات تجندت النساء للعمل في عدة مواقع، منها العمل على الصناديق، ومنها نقل النساء في سيارات خاصة من بيوتهن الى مواقع الصناديق وبالعكس، ومنها مجالسة الأطفال في البيوت حتى تتمكن المرأة من الوصول الى الصندوق براحة.

في جميع هذه المواقع كانت نسبة المصوتات تفوق ٨٠٪ من صاحبات حق الاقتراع. ليس لأنهن أصبحن يهتممن بالسياسة المحلية فجأة، وليس لأنه توجد بين المرشحين نساء، والمصوتات يردن ضمان النجاح لهن.

النساء لم يشتركن في صياغة الطروحات السياسية لأي قائمة ولم يساهمن في بناء الخطة المقترحة للعمل البلدي. المشاركة المكثفة سببها هو التقاليد التي تضمن

انصياع الفرد للعائلة من جهة وانصياع المرأة للرجل من جهة أخرى. فاذا كان للعائلة مصلحة مشتركة في انتخاب فرد ما توجّب على جميع افرادها المشاركة في الانتخابات دون تقاعس لضمان مصلحة الحمولة. واذا أراد الزوج مشاركة زوجته في الدعاية الانتخابية أو التصويت فعليها تنفيذ ذلك دون تردد. فرض مشاركة النساء في الدعاية الانتخابية والتصويت هو تكريس للنظرة التقليدية لدور المرأة ولهيمنة الرجل على فكر المرأة وقدراتها. وهو عمليًا تكريس لواقع السياسة الاجتماعية اليومية.

هنالك ادعاء عاد وتكرر لدى معظم الناطقين باسم الأحزاب والقادة المحليين انه من الصعب ايجاد نساء قائدات في القرى والمدن العربية. يقول عضو الكنيست هاشم محاميد ان النساء يشتركن في مسؤولية تجاهلهن، كان هذا سببًا في عدم ترشيح امرأة في قائمة حركة ابناء البلد في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩، وتكررت نفس الصورة في انتخابات عام ١٩٩٣، حسبما صرّح به الاستاذ رجا اغبارية رئيس الحركة. نفس «الشكوى» سمعت من الاستاذ محمد كنعان ناطق الحزب الديمقراطي العربي وأضاف لومه للنساء الأكاديميات اللواتي يبتعدن عن مجال العمل في الحياة السياسية الحزبية، لأنهن يتصرفن بحسب مبدأ النبوءة التي تحقق ذاتها. هنالك أيضًا اتهام للنساء الأكاديميات اللاتي ينشطن في الجامعات ولكنهن يهملن العمل البلدي في قراهن ومدنهن. ويضيف النائب محاميد انه على النساء أن يقرعن جدار الخزان حتى يتغير دور المرأة السياسي.

في حديث مع نساء كنّ في الماضي عضوات مجالس محلية أو وردت اسماؤهن في القوائم للانتخابات الأخيرة تنقسم اجاباتهن حول هذه الادعاءات الى قسمين:

أ- النساء الأكاديميات: يرين في العمل البلدي كعمل شاق به الكثير من التحديات ولكن به ايضًا الكثير من الحاجة للصفقات الجانبية والترضية والتواجد خارج البيت بالاضافة لساعات العمل الرسمي لبناء تحالفات مستمرة تضمن توسيع «اللوبي الداعم»، بالنسبة للنساء اللواتي يبنين أسرة ومكانة مهنية واسمًا في سوق العمل، لم

يتغير توزيع الوظائف والأدوار داخل المجتمع بحيث يتسنى للمرأة أن تقوم بدورها في السياسة المحلية وتطوير مهنتها دون أن تشعر بالذنب وبالتقصير بالنسبة لعائلتها الشابة. لذا نرى نساء نشطات ومتحمسات يتآكلن بسرعة من أسلوب تعامل السكان معهن، أو من أسلوب تعامل زملائهن في المجلس المحلي تجاههن، أو من السقوط تحت طائل الأعباء الكثيرة الملقاة على عاتقهن (في البيت والعمل والنشاط المحلي).

ب- النساء الغير أكاديميات، مهنيات وغير مهنيات: يرين في العمل البلدي متنفسًا لقدراتهن وشغفهن في النشاط الجماهيري، ينظرن الى عملية المشاركة في الدعايات الانتخابية والعمل الجاد قبل الانتخابات كفترة تتلمذ ضرورية تدخلهن الى عالم العمل البلدي مستقبلًا مع خبرة وقدرة وتمكن. يقلن انهن يفضلن في هذه المرحلة العمل من وراء الكواليس والهدف هو الصالح العام.

هاتان الفئتان من النساء عمليًا وافقن - كل من منطلقاتها الخاصة - على أن يدرج اسمها في ترتيب غير مضمون في القائمة، حتى تكون نشطة بالقدر الذي تكون راضية به عن نفسها من جهة، ولكن، لا يلزمها النشاط بالقدر الذي تتحمل به كل المسؤولية، وهي غير مستعدة لهذا، لاسباب ذاتية نفسية أو لأسباب تتعلق بالمجتمع وبالعادات والتقاليد والثقافة العامة التي نعيش قيمها. في نهاية الأمر تخدم هذه المواقف السلطة الرجلية، لأن المرأة بنفسها تعلن عن انسحابها من المشاركة المتساوية من جهة وتوافق على إدراج اسمها شكليًا حتى يرتاح ضمير المجتمع من جهة ثانية وتوافق على عمل الشغل الشاق من وراء الكواليس - وهذا نمط عمل نسائي - من جهة ثالثة.

ان قضية عدم مشاركة المرأة للحياة السياسية على المستوى القطري والمستوى المحلي ليست ظاهرة تتعلق بمجموعة محبطة من النساء لم ينجحن في منافسة زملائهن. نجاح امرأة واحدة من بين أكثر من اربعة آلاف مرشح لا تدل على عدم قدرة النساء ولكنها تبرز ظاهرة اجتماعية تعكس نظرة المجتمع - بنسائه ورجاله - لدور المرأة في السياسة المحلية.

عندما لا ينجح شخص ما في

الوصول الى أعلى المناصب داخل مجتمعه، فلربما تكون هذه مشكلته الخاصة، وعليه أن يواجهها بمفرده وهي قضية شخصية وليست عامة. ولكن عندما لا نجد اي انسان من الفئة التي يتبع لها هذا الشخص - وبسبب انتمائه لهذه الفئة - في أي منصب عال داخل مجتمعه تصبح هذه قضية عامة، وعلى الفئة التي تضع الحواجز أن تعيد النظر بقوانينها وسلوكها.

ليس صحيحًا ان القوائم المحلية تفشل في ترشيح نساء في الكثير من القرى لعدم وجود اكاديميات. فلقد أظهرت نتائج استطلاع أجراه قسم الابحاث في «غفعات حبيبه» في آذار ١٩٩٣ ان حوالي ٤٨٪ من أعضاء السلطات المحلية العربية لم يكملوا ثماني سنوات تعليم وان دل على شيء فانما يدل على ان الثقافة ليست العنصر المركزي الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار مرشحين للقوائم.

عندما يفتح المجتمع الباب أمام المرأة تستطيع بالتدريج أن تقلّص الفجوة وتحقق ذاتها وتأخذ دورها وتتحمل مسؤوليتها الاجتماعية والحضارية والسياسية. وهذا ما نراه اليوم في الجامعات حيث انه وصلت نسبة الفتيات العربيات الى ٣٥٪ من مجموع الطلاب العرب.

تكون المرأة نشيطة وفعّالة في اللجان المختلفة داخل الجامعات لأنها تمثل هناك نفسها، وهي تنشط نتيجة لقرارها الشخصي، وتعمل بحسب قدراتها الذاتية. عندما تعود نفس الفتاة أو المرأة الى قريتها لا ينظر اليها بحسب تحصيلها وقدراتها الذاتية، انما تبدأ هنالك معايير أخرى أولها انها امرأة، وثانيها انها ابنة لعائلة أو حمولة معينة، وتبدأ الحواجز تتراكم أمامها حتى تكفّ عن النشاط الاجتماعي، الثقافي أو السياسي.

المطلوب الآن هو اثارة الموضوع على مستوى النقاش الوطني المحلي والقطري، وتوفير الفرص الحقيقية للتتلمذ والنشاط والمشاركة السياسية الصادقة وليست الشكلية والتزيينية والدعائية فقط. هنالك من يقول ان العمل السياسي يتطلب الكثير من العمل الشاق الذي يقوم به الرجال، فلماذا تقدم المساعدة لبعض النساء حتى يقمن بمزاحمة الرجال على مواقعهم التقليدية المضمونة؟

الجواب لهذا هو ان عملية التحرر والمساواة لا يكن أن تتجزأ. لا يستطيع العرب داخل الدولة المطالبة باستخدام الديمقراطية الحقيقية بمعناها المطلق من قبل الدولة تجاه المواطنين العرب ويقومون هم أنفسهم بتجزيء استعمالهم لهذه الديمقراطية - لمصلحة الرجال أولًا - وهم يقررون أي مبادئ من الديمقراطية يسربون لعالم النساء. أيضًا المساواة التي تدرجها الأحزاب والحركات السياسية ضمن مطالبها السياسية المركزية لايمكن أن تتجزأ ونحددها فقط داخل حدود مطلب المساواة بين اليهود والعرب سكان دولة اسرائيل. المساواة قيمة لا يمكن أن نجزئها لتخدم سياسة حياتنا اليومية، تقاليدنا وعاداتنا.

المساواة تعني تكافؤ الفرص أمام الجميع وعدم وضع العراقيل أمام أية فئة لأسباب سياسية دينية أو اقتصادية. أما اذا ميّز المجتمع خلال مئات السنين ضد المرأة فعليه أن يجد الطرق المناسبة لتعويضها عن هذا الغبن بواسطة اعادة النظر في القيم الاجتماعية - التربوية تجاهها وتغيير التوقعات منها والقناعة بضرورة سد الفجوة السياسية والحضارية بأسرع وقت ممكن لمصلحة جميع أفراد المجتمع.

حبذا لو نجد القوائم المختلفة في الانتخابات القادمة البرلمانية والمحلية تضع نصب عينيها مشاركة المرأة في القيادة وفي العمل الميداني كهدف اساسي تصل من خلاله الى بناء مجتمع عربي آخر.

ملاحظة: كتبت هذه المقالة بعد اجراء مقابلات مع قادة أحزاب وحركات سياسية، ونساء مرشحات للسلطات المحلية العربية، ومتباعة الدعاية الانتخابية للقوائم المختلفة، وما نشر في الصحف والمجلات المحلية.